|  |  |
| --- | --- |
| **مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-22) بوخارست، 26 سبتمبر - 14 أكتوبر 2022** |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | **الإضافة 10 للوثيقة 76-A** |
|  | **1 سبتمبر 2022** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |  |
| الدول الأعضاء في لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) | |
| مقترح البلدان الأمريكية رقم 10 - مقترح لتعديل القرار 139 بشأن | |
| استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع | |
|  | |

ملخص:

يُقترح تعديل القرار 139، "استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع". وتتعلق هذه المساهمة بمسألة الحد من الفجوة الرقمية وضمان شمول الجميع، باقتراح ما يلي:

- تبسيط أحكام القرار 139 (وبصفة أساسية في الفقرات التي تُحيل إلى أحداث سابقة، مع تقليل الإحالات إلى قرارات أخرى وغيرها من النصوص) لتركيز مضمونة على نحو أفضل؛

- توضيح اختلاف النماذج التجارية والتنظيمية التي تتضمن ابتكارات من بينها، مثلاً، شبكات وحلول النفاذ التكميلية والنماذج المشجِّعة على بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)؛

- تأكيد ضرورة خفض التكاليف، باستخدام الشبكات السلكية والشبكات اللاسلكية المنخفضة التكلفة، على سبيل المثال؛

- التشجيع على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجالات إدارة الطيف واستخدامه وتقاسم استخدامه، بغرض الحد من الفجوة الرقمية؛

- تأكيد دور الاتحاد الدولي للاتصالات في حفز النقاش وتقديم المساعدة، خاصةً فيما يتعلق بالمشاريع والمبادرات التي تستهدف الجهات الفاعلة المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة (SME) وشبكات وحلول النفاذ التكميلية؛

- تأكيد الدور الذي تؤديه شبكات أخرى كالشبكات الساتلية، لا الشبكات اللاسلكية وحدها، في سياق سد الفجوة الرقمية؛

- تكليف مكتب تنمية الاتصالات (BDT) بإيلاء اعتبار للشركات الصغيرة والمتوسطة، وشبكات وحلول النفاذ التكميلية وغيرها من الابتكارات، لتغطية المناطق منعدمة الخدمات والمناطق شحيحة الخدمات؛

- نشر أدوات إدارة الطيف وتصريف شؤونه، وتعزيز تنفيذ هذه الأدوات؛

- تأكيد دور الأعضاء في تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار وتوسيع نطاق **التوصيلية**، بسبل منها الشراكة بين القطاعين العام والخاص واستخدام شبكات وحلول النفاذ التكميلية.

MOD IAP/76A10/1

القـرار 139 (المراجَع في بوخارست، 2022)

استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  
من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوخارست، 2022)،

إذ يذكِّر

*أ )* بالمقدمة (الرقم 1) في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات: "الاعتراف الكامل بالحق السيادي لكل دولة في تنظيم اتصالاتها، ونظراً إلى أهمية الاتصالات المتزايدة في الحفاظ على السلم وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول"؛

*ب)* بالقـرار 71 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين (PP)، بشأن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2024-2027؛

*ج)* بالقرار 200 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن برنامج التوصيل في 2030 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النطاق العريض، لصالح التنمية المستدامة؛

*د )* بالقرار 16 (المراجَع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن التدابير والإجراءات الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

*هـ )* ب[القرار 30 (المراجَع في كيغالي، 2022)](#RES30) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن دور قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

*و )* بالقرار 37 (المراجَع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن سد الفجوة الرقمية؛

*ز )* بالقرار 44 (المراجَع في جنيف، 2022) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية[[1]](#footnote-1)1 والبلدان المتقدمة؛

*ح)* بالتوصية ITU‑T D.53 لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد، بشأن الجوانب الدولية للخدمة الشاملة؛

*ط)* بالقرار 23 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن النفاذ إلى شبكة الإنترنت وتوفرها في البلدان النامية ومبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت،

وإذ يلاحظ

أن التحول الرقمي سيعود بالنفع على فئات المجتمع كلها، وبخاصة النساء والفتيات والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والسكان الأصليين وكذلك سكان المناطق النائية،

واعترافاً منه

*أ )* بأن التخلف الاجتماعي والاقتصادي في جزء كبير من العالم هو من أكثر المشاكل حدة ولا يؤثِّر على البلدان المعنية فحسب، بل يؤثِّر أيضاً على المجتمع الدولي بأسره؛

*ب)* بأن فوائد التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) يمكن أن توفر فرصاً للخدمات الرقمية في البلدان النامية، وتمكن من رقمنة البنية التحتية التي يرتكز عليها الاقتصاد بما في ذلك الاقتصاد الرقمي؛

*ج)* بأن التكنولوجيات الجديدة لشبكات الاتصالات تظهر إمكانية لتوفير خدمات أكثر كفاءة واقتصادية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وخاصة بالنسبة إلى المناطق التي تنعدم و/أو تشح فيها الخدمات؛

*د )* بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أكدت على أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل أساساً جوهرياً لبناء مجتمع معلومات شامل للجميع، كما طالبت القمة بالتزام جميع الدول بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لخدمة التنمية؛

*هـ )* بأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساسية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنها تؤدي دوراً هاماً في التخفيف من حدة الفقر وخلق فرص العمل والحماية البيئية والوقاية من الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث (إضافة إلى أهمية التنبؤ بها) والتخفيف من آثارها، وضرورة توافرها لخدمة التنمية في القطاعات الأخرى، ولذلك ينبغي التعجيل بتحري الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وتسخيرها تسخيراً كاملاً لتعزيز الشمول الرقمي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؛

*و )* بأن استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزز النمو الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي وتساهم في التنمية المستدامة وتشجع على توخي الشفافية والمساءلة وتوفر فرصاً جديدة للبلدان المتقدمة والنامية للاستفادة من الفوائد التي تقدمها التكنولوجيات الجديدة؛

*ز )* باستمرار الحاجة إلى إيجاد فرص في المجال الرقمي في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

*ح)* بأن هناك حاجة لخدمات وتكنولوجيات النطاق العريض الميسورة التكلفة في البلدان النامية التي أتاحتها الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ط)* أن النظام الإيكولوجي للتوصيلية يشمل طائفة واسعة من الحلول التقنية والسياساتية التي يمكن استخدامها لسد الفجوة الرقمية وقد استُخدمت لذلك فعلياً؛

*ي)* أن نشر البنية التحتية، وكذلك ميسورية تكلفة خدمات النطاق العريض، مازالا قضيتين لهما أولوية في البلدان النامية ينبغي معالجتهما باعتماد سياسات عامة، بوسائل منها مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لتحقيق التوصيلية الهادفة؛

*ك)* بأن القرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، يقر بأن السرعة والاستقرار والقدرة على تحمل التكلفة واللغة والمحتوى المحلي وسهولة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة أصبحت الآن جوانب أساسية للجودة، وأن التوصيل السريع عريض النطاق أصبح الآن عاملاً في تيسير التنمية المستدامة،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أنه على الرغم من جميع التطورات الموصوفة أعلاه والتحسن الذي طرأ على بعض الجوانب، لا تزال أنظمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعيدة عن متناول أغلبية السكان في العديد من البلدان النامية، وخصوصاً من يعيشون في المناطق الريفية والمناطق النائية؛

*ب)* أنه يجب على كل إقليم وبلد ومنطقة أن تتصدى لمشاكلها الخاصة فيما يتعلق بالفجوة الرقمية مع الحرص على التعاون مع الآخرين للاستفادة من الخبرات المكتسبة؛

*ج)* أن كثيراً من البلدان قد لا تملك البنية التحتية الأساسية اللازمة والخطط الطويلة الأجل والقوانين واللوائح وما أشبه لتطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*د )* أن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ما زالت تواجه مشاكل خاصة فيما يتعلق بسد الفجوة الرقمية وستستفيد من التدابير الخاصة لتطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين توصيليتها؛

*ﻫ )* أن من الضروري دراسة وتحليل البيئة الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والتكنولوجية للمجتمعات التي يكون من الضروري فيها نشر بنى تحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ خطط لبناء القدرات والتدريب وتنمية المهارات الرقمية تستهدف الأشخاص من جميع الأعمار والخلفيات الاجتماعية الاقتصادية، مع زيادة التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بما يشمل ذوي الإعاقة المتصلة بالسن، وعلى الأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة، لسد فجوة المهارات الرقمية؛

*و )* أن تنفيذ السياسات التي تعزز النفاذ إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة والتي تشح فيها الخدمات قد أثبت أنه أداة حاسمة لسد الفجوة الرقمية؛

*ز )* أنه توجد نماذج تجارية مختلفة يمكنها أن تكون مجدية مالياً في المناطق الشحيحة الخدمات والمناطق التي لم تُلبَّ احتياجاتها، منها النماذج التي تدعمها برامج القطاع العام وبرامج القطاع الخاص والبرامج المشتركة بين القطاعين كتلك التي تنفَّذ عن طريق صناديق الخدمة الشاملة؛

*ح)* أن الأدوات السياساتية العامة ومنها استخدام صناديق الخدمة الشاملة بإمكانها أن تعزز نشر البنية التحتية العريضة النطاق في المناطق الريفية أو النائية، خاصةً في الحالات التي ترتفع فيها التكاليف المتصلة بنشرها؛

*ط)* أن نشر مجموعة واسعة من تكنولوجيات النطاق العريض يدعم الشمول الرقمي للسكان قليلي الموارد؛

*ي)* أن بإمكان الشركات الصغيرة والمتوسطة لتقديم الخدمات ذات الصلة أن تؤدي دوراً مهماً في نشر شبكات النطاق العريض، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق النائية، وأن تنفيذ حوافز لإنشاء نظام إيكولوجي تعددي ومتنوع يفيد السوق من حيث المنافسة وقدرة المستهلكين على تحمل تكلفة الخدمات؛

*ك)* أنه لا تزال هناك حاجة إلى استراتيجيات مصممة للحد من تكاليف خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمان ميسورية تكلفتها؛

*ل)* أن استخدام أنظمة كأنظمة التكنولوجيات السلكية واللاسلكية المنخفضة التكلفة، بما في ذلك شبكات وحلول النفاذ التكميلية، يمكن أن يكون حلاً فعّالاً لتوصيل المجتمعات الريفية والنائية والشحيحة الخدمات؛

*م )* أن من الضروري تحديد أفضل الممارسات المستدامة لنشر شبكات النطاق العريض عالية السرعة لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) وتنفيذ خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)؛

*ن)* أن جودة النفاذ إلى النطاق العريض ستعزز الشمول وتدعم الرؤية الخاصة بإقامة مجتمع للمعلومات،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن مرافق وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ليست نتاجاً للنمو الاقتصادي وحسب، وإنما هي شرط أساسي مسبق للتنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية، بما فيها النمو الاقتصادي؛

*ب)* أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية والإقليمية والدولية؛

*ج)* أن وجود بيئة مؤاتية تشمل السياسات والمهارات والقدرات التقنية اللازمة لاستخدام التكنولوجيات وتطويرها يُعد حالياً على نفس الدرجة من الأهمية التي تتسم بها الاستثمارات في البنى التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*د )* أن أوجه التقدم الحديثة وخصوصاً تقارب تكنولوجيات وخدمات الاتصالات والمعلومات والبث والحواسيب تشكل في بعض البلدان عوامل للتغيير في مجتمعات المعلومات والمعارف؛

*ﻫ )* أن هناك حاجة مستمرة في معظم البلدان النامية إلى الاستثمار في قطاعات شتى من أجل التنمية، مع إعطاء الأولوية للاستثمار في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظراً إلى الحاجة الماسة لها كأساس للنمو والتنمية في القطاعات الأخرى وتطويرها؛

*و )* أنه ينبغي في هذه الحالة أن ترتبط الاستراتيجيات الإلكترونية الرقمية الوطنية بالأهداف الإنمائية الإجمالية؛

*ز )* أنه من الضروري بصفة مستمرة تزويد المسؤولين عن وضع المعايير بالمعلومات الملائمة في حينها بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساهمتها عموماً في مجمل خطط التنمية؛

*ح)* أن الدراسات التي أجريت بمبادرة من الاتحاد لتقييم فوائد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في هذا القطاع كانت ذات أثر مفيد على القطاعات الأخرى وشرطاً لازماً لتطويرها؛

*ط)* أن استمرار هذا التفاوت في إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد يؤدي إلى تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، فيتضرر الأشخاص المستبعدون من استخدام هذه التكنولوجيا؛

*ي)* أن استعمال أنظمة النطاق العريض للأرض وأنظمته الفضائية لتوفير النفاذ للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية وفي المناطق النائية، دون زيادة تكاليف التوصيل من جراء المسافة أو غيرها من الملامح الجغرافية، يجب النظر إليه كأداة بالغة الفائدة لسد الفجوة الرقمية؛

*ك)* أن أفضل ممارسات إدارة الطيف الراديوي واستخدامه وتقاسم استخدامه يمكنها زيادة تيسير نفاذ السكان منخفضي الدخل إلى خدمات النطاق العريض من حيث التكلفة وإمكانية النفاذ، لتساعد بذلك في سد الفجوة الرقمية؛

*ل)* أن خدمات النطاق العريض للأرض وخدماته الفضائية تمكن من توفير حلول للاتصالات فعالة من حيث التكاليف تتسم بتوصيلية وسرعة وموثوقية عالية في المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية، وحتى في المناطق النائية، ممثلة محركاً أساسياً من محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان والمناطق؛

*م )* أن تطوير معدات منخفضة التكلفة مهم لنشر الشبكات في المناطق التي تنعدم و/أو تشح فيها الخدمات؛

*ن)* أن تطوير معدات موثوقة وميسورة التكلفة بما فيها تلك التي تقدمها شركات البيع الصغيرة مهمٌ لنشر الشبكات وتطويرها في المناطق المنعدمة الخدمات و/أو المناطق الشحيحة الخدمات؛

*س)* أن استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتيح فرصاً وفوائد للاقتصاد، بما في ذلك الاقتصاد الرقمي؛

*ع)* أن تقاسم البنية التحتية للاتصالات يمكن أن يكون وسيلة فعالة لنشر شبكات الاتصالات، ولا سيما في المناطق التي تنعدم و/أو تشح فيها الخدمات؛

*ف)* أن استخدام أنظمة كأنظمة التكنولوجيات السلكية واللاسلكية المنخفضة التكلفة، مثل الأنظمة المستعملة من أجل شبكات وحلول النفاذ التكميلية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن أن يكون حلاً فعّالاً لتوصيل المجتمعات الريفية والنائية والشحيحة الخدمات؛

*ص)* أن تنفيذ حوافز يمكن أن يفيد في إنشاء نظام إيكولوجي متنوع لمقدمي خدمات النطاق العريض يستهدف خفض التكاليف وتمكين المستهلكين من تحمل تكلفة الخدمات؛

*ق)* أنه يمكن للشبكات وحلول النفاذ التكميلية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤدي دوراً مهماً في سد الفجوة الرقمية،

وإذ يؤكد على

*أ )* الدور الهام الذي تؤديه الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في تطوير الحكومة الإلكترونية، والقوى العاملة، والزراعة، والتعليم، والصحة، والنقل، والصناعة، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والتجارة، وتبادل المعلومات ونقلها من أجل الرفاه الاجتماعي، ضمن عدة أمور، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي العام للبلدان النامية، ولا سيما لسكان المناطق الريفية أو النائية؛

*ب)* أن البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها أساسية لتحقيق هدف ضمان الشمول الرقمي للجميع، والتمكين من النفاذ المستدام والواسع وبتكلفة معقولة إلى المعلومات،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

*أ )* أن بعض الدول الأعضاء طبقت استراتيجياتها وأطرها التنظيمية الوطنية للمساعدة في سد الفجوة الرقمية على الصعيد الوطني؛

*ب)* أن العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد وضع استراتيجيات وبرامج وطنية لتشجيع الاستثمار في تنفيذ مشاريع لنشر البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكاتها، خاصةً في المناطق المنعدمة الخدمات والمناطق الشحيحة الخدمات، بوسائل منها الشركات الصغيرة والمتوسطة لتقديم الخدمات،

وإذ يعرب عن تقديره

*أ )* لمختلف الدراسات التي أجريت كجزء من برنامج التعاون التقني وأنشطة المساعدة في الاتحاد؛

*ب)* أن الاتحاد الدولي للاتصالات يساعد، تمشياً مع واجباته وولايته، على سد الفجوة الرقمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال تيسير توصيلية شبكات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كمتابعة للغايات والأهداف الرئيسية للقمة العالمية لمجتمع المعلوماتولتحقيقها،

يقرر

1 أنه ينبغي الاستمرار في متابعة تنفيذ القرار 37 (المراجَع في كيغالي، 2022)؛

2 أنه ينبغي أن يستمر الاتحاد في تنظيم الدراسات اللازمة ورعايتها والقيام بها من أجل تحقيق مساهمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الشاملة، في سياقات مختلفة ومتغيرة وبهدف تعزيز الابتكار؛

3 أنه ينبغي للاتحاد أن يواصل العمل بمثابة آلية لتبادل المعلومات والخبرات في هذا الشأن وأن يقوم، في إطار تنفيذ خطة عمل كيغالي، 2022 وبالشراكة مع المنظمات المناسبة الأخرى، بتنفيذ مبادرات وبرامج ومشاريع ترمي إلى تعزيز التوصيلية والنفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة محو الأمية الرقمية وتنمية المهارات الرقمية؛

4 أنه ينبغي للاتحاد، أن يواصل، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية، عمله على إعداد مؤشرات مرجعية وافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقياس الفجوة الرقمية وتجميع البيانات الإحصائية وقياس آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسهيل إجراء تحليل مقارن للشمول الرقمي، وهو أمر سيظل ضرورياً لدعم النمو الاقتصادي؛

5 أنه ينبغي للاتحاد أن يواصل أعماله وأنشطته لدعم الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في تعزيز أطرها التنظيمية والسياساتية من خلال تقاسم المعلومات بشأن البرامج، وأفضل الممارسات التنظيمية، الوطنية من أجل المناطق التي تنعدم و/أو تشح فيها الخدمات في أراضيها، خاصةً فيما يتعلق بالمشاريع وإشراك الجهات الفاعلة المحلية المعنية والشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة لتقديم الخدمات، ومشاركة حلول النفاذ التكميلية المحلية؛

6 أنه ينبغي للاتحاد تسهيل وتعزيز تطوير البنية التحتية للنطاق العريض عالي السرعة، بتنفيذ الحلول القائمة على أنظمة الأرض أو تلك القائمة على الأنظمة الفضائية، بما في ذلك برامج لتوسيع نطاق النفاذ؛

7 أن يشجع الاتحاد استحداث الأنشطة المحفزة لتخطيط وتنفيذ استراتيجيات تُتيح استخدام التكنولوجيات الناشئة لتحسين النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يستمر في دعوة

إدارات وحكومات الدول الأعضاء ووكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الاتصالات الإقليمية، والمؤسسات المالية وموردي التجهيزات وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تقديم دعمها من أجل تنفيذ هذا القرار تنفيذاً مرضياً،

يستمر في تشجيع

جميع الوكالات المسؤولة عن المعونات والمساعدات الإنمائية، بما في ذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الإقليمية والوطنية للتنمية وكذلك الدول الأعضاء في الاتحاد المانحة والمتلقية، على مواصلة إعطاء أهمية بالغة إلى عملية تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإيلاء أولوية عالية لتخصيص الموارد اللازمة لهذا القطاع،

يكلف الأمين العام

1 بإبلاغ جميع الأطراف المهتمة بهذا القرار، بما في ذلك وبوجه خاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والصناديق الإقليمية، وصناديق التنمية الوطنية من أجل التعاون لتنفيذ هذا القرار؛

2 بتقديم تقرير سنوي إلى مجلس الاتحاد عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

3 باتخاذ الترتيبات اللازمة لنشر نتائج الأنشطة المنفذة وفقاً لهذا القرار على نطاق واسع،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بالتنسيق مع مديرَي المكتبين الآخرين، كل في إطار ولايته

1 بمواصلة مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على وضع سياسات وأطر تنظيمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية وسد الفجوة الرقمية مع الاهتمام خصوصاً بالبلدان النامية وأقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC)؛

2 بمواصلة مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على وضع الاستراتيجيات التي توسع سبل النفاذ إلى البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة نفاذ المناطق الريفية والمناطق النائية إليها ومن جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة لتقديم الخدمات؛

3 بتقييم نماذج كفيلة بإقامة أنظمة معقولة التكلفة ومستدامة لنفاذ المناطق الريفية والمناطق النائية إلى المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشبكة العالمية استناداً إلى دراسات حول هذه النماذج؛

4 بتجميع ونشر أفضل الممارسات والخبرات التنظيمية بشأن الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المستعملة لتشجيع الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها في المناطق التي تنعدم و/أو تشح فيها الخدمات، بما يشمل المناطق غير الريفية (مثل الحضرية أو دون الحضرية) الشحيحة الخدمات وتلك المنعدمة الخدمات وفقاً لما تحدده فرادى البلدان، باستعمال الوسائل الممكنة في البلدان و/أو المناطق، والتي تشمل أيضاً في بعض البلدان استخدام صناديق الخدمة الشاملة، وشبكات وحلول النفاذ التكميلية التي تقدمها الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة لتقديم الخدمات، ضمن وسائل أخرى، حسب الاقتضاء؛

5 بمواصلة القيام، في حدود الموارد المتيسرة بإجراء دراسات حالة تتعلق بتطوير البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، وخاصة في المناطق التي تنعدم و/أو تشح فيها الخدمات مثل المناطق الريفية والمناطق النائية، مع مراعاة تنوع مشغلي الاتصالات الكامل، قدر الإمكان، والسعي إلى استحداث حلول مبتكرة توسِّع نطاق التوصيلية ليشمل هذه المناطق؛

6 بتجميع ونشر المبادئ التوجيهية التي تجمع أفضل الممارسات لتقاسم البنية التحتية لشبكات الاتصالات، حسب الاقتضاء؛

7 بضمان شمول دور شبكات الميل الأخير وكذلك شبكات وحلول النفاذ التكميلية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سد الفجوة الرقمية، والاعتراف به، فيما يُجرى من دراسات وفي عملية جمع المعلومات، على السواء، وفي الحالات المتصلة بذلك؛

8 بتشجيع وتسهيل إجراءات تعاونية بين قطاعات الاتحاد المختلفة للقيام بدراسات ومشاريع وأنشطة مشتركة محددة في خطط عمل هذه القطاعات يكون هدفها استكمال تطوير شبكات الاتصالات الوطنية؛

9 بمواصلة دعم الدول الأعضاء من خلال تزويدها بقاعدة بيانات الخبراء في المجال المطلوب وتمويل الإجراءات اللازمة لسد الفجوة الرقمية في البلدان النامية ضمن الموارد المخصصة في الخطة المالية؛

10 بمواصلة دعم الدول الأعضاء في إعداد أطر سياساتية وتنظيمية من شأنها أن توسع وتدعم مشاركة شبكات وحلول النفاذ التكميلية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصحاب المصلحة الآخرين، في سد الفجوة الرقمية؛

11 بتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، لا سيما المنظمات الخاصة بالبلدان النامية، في الأنشطة ذات الصلة بسد الفجوة الرقمية؛

12 بتقديم المساعدة بشأن بناء قدرات الأفراد وتدريبهم في مجالي تنمية المهارات الرقمية ومحو الأمية الرقمية، عن طريق بناء ثقافة التعلم والتعاون لتحقيق واستخلاص الفوائد من الثورة الصناعية الجديدة، من خلال بناء البرامج أو البرامج المشتركة في المجالات ذات الصلة بسد الفجوة الرقمية، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وخطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وضمن ولاية الاتحاد؛

13 بالاستمرار في المساعدة على زيادة مشاركة المرأة والسكان الأصليين وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بما يشمل ذوي الإعاقة المتصلة بالسن في المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق النائية،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

1 بتنفيذ إجراءات، بالتنسيق مع مدير مكتب تنمية الاتصالات، من أجل دعم الدراسات والمشاريع، والنهوض في نفس الوقت بالأنشطة المشتركة التي ترمي إلى بناء القدرات من أجل تعزيز استخدام الموارد من المدارات والطيف بكفاءة بغية تعزيز النفاذ ميسور التكلفة إلى النطاق العريض الساتلي وتيسير التوصيلية بين الشبكات وبين مختلف المناطق والبلدان والأقاليم، خاصةً في البلدان النامية، بما في ذلك تشجيع نشر شبكات الميل الأخير؛

2 بترويج وتناقل المعلومات المتعلقة بتنفيذ أدوات جديدة مرنة وفعّالة لتصريف شؤون الطيف وإدارته، تتيح تبسيط النفاذ إلى الموارد الراديوية الكهربائية بغرض إزالة ما قد يعوق النفاذ إليها من حواجز، من بينها تلك الاقتصادية،

يكلف مجلس الاتحاد

1 بتخصيص الموارد الكافية في حدود موارد الميزانية المعتمدة من أجل تنفيذ هذا القرار؛

2 باستعراض تقارير الأمين العام واتخاذ التدابير الملائمة لضمان تنفيذ هذا القرار؛

3 بتقديم تقرير عن تقدم العمل بالنسبة إلى هذا القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى الاستمرار في اتخاذ إجراءات متضافرة لتحقيق أهداف القرار 37 (المراجَع في كيغالي، 2022)؛

2 إلى إجراء مشاورات مع المستفيدين من الخطط والبرامج والاستثمارات المتعلقة بالبنى التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة الاختلافات الحالية الناشئة عن الظروف الاجتماعية وديناميات السكان حرصاً على حيازة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو مناسب؛

3 إلى تهيئة بيئة تنظيمية وسياساتية مؤاتية تحفِّز توسيع نطاق التوصيلية وتشجع على محو الأمية الرقمية واعتماد تكنولوجيات جديدة ونشرها، خاصة في المناطق المنعدمة الخدمات والمناطق الشحيحة الخدمات، بكفاءة وبتكلفة فعّالة تُفضيان إلى تقديم عروض متنوعة وميسورة التكلفة إلى المستهلكين؛

4 إلى اعتماد سياسات شاملة ومبتكرة من أجل سد الفجوة الرقمية، مع مراعاة مقدمي الخدمات المحليين، وشبكات وحلول النفاذ التكميلية والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بتوسيع نطاق التوصيلية؛

5 إلى تشجيع تنفيذ سياسات لزيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في تطوير وإنشاء أنظمة الاتصالات الراديوية، بما في ذلك أنظمة الأرض والأنظمة الساتلية وشبكات وحلول النفاذ التكميلية، في بلدانها ومناطقها والنظر في إدراج استعمالها في خطط النطاق العريض الوطنية و/أو الإقليمية كأداة إضافية من شأنها أن تساعد في سد الفجوة الرقمية والوفاء بالاحتياجات من الاتصالات، خاصةً في البلدان النامية.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)